

دور نمذجة عدم التأكيد في تحديد سلوك عوائد الأصول المالية - دراسة قياسية باستخدام

مؤشر MSCI في عينة من البورصات الناشئة خلال الفترة (جوان 2015 / 2019)

The role of uncertainty modeling in determining the volatility of financial Asset returns - An Econometric Study of the MSCI index in a emerging markets for The Period of (June 2015/2019)

سومية تومي¹ ، شيماء بونعاس²

¹ جامعة الشاذلي بن جديد الطارف- (الجزائر)، البريد الالكتروني: stoumi79@yahoo.fr

² جامعة الشاذلي بن جديد الطارف- (الجزائر)، البريد الالكتروني: chaimafinance@yahoo.com

2022/01/09 تاريخ النشر:

2021/11/10 تاريخ القبول:

2021/08/20 تاريخ الاستلام:

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل المقاربات الفكرية المفسرة لدور الجانب القياسي في تحديد تقييمات العوائد المالية في بورصة القيم، والتي تفتح المجال أمام تبني مقاربات المالية المرجعية، من أجل التكفل بإشكالية تقلبات أسعار الأصول المالية، ما يفضي في ظل تعدد الخيارات المالية للمستثمر إلى بروز عدم التأكيد الناتج عن عدم قدرته على الضبط الأمثل لثنائية (الأرباح، المخاطر)، وهو مبرر تناول الدراسة لعينة من البورصات الناشئة باستخدام معطيات مؤشر MSCI، التي تسمح بإعطاء التشخيص المناسب لخصائص البورصات المدروسة وذلك بالاعتماد على نموذج ARCH، ونظراً لطبيعة الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، المنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي. توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية لتقدير مستويات التقلبات ضمن مجال لا يتجاوز نمذجة عدم التأكيد في الأفق قصير المدى، مما يتيح توقع أقصى الانحرافات في فترات الاستقرار في عينة البورصات المدروسة، كما أن أصل التقييمات الحالية، سيعمل على التأثير في التقييمات المستقبلية للعوائد المالية، بمستويات متفاوتة الحساسية تجاه تدفق المعلومات في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي؛ تقلبات العوائد المالية؛ نمذجة عدم التأكيد؛ نموذج ARCH.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the quantitative side in determining the financial returns valuations in the stock exchange, so as to explain the problem of volatility in the prices of financial assets. The study examined a number of emerging stock markets using MSCI index data, based on the ARCH model. Due to the nature of the study, we relied on the descriptive approach, the inductive approach and the statistical approach. The study concluded that there is a possibility to estimate the volatility levels within a field that does not exceed the uncertainty modeling in the short term horizon, hence the maximum deviations that can be expected in the periods of stability, with sensibility to information flow in the short term in emerging stock markets.

Keywords: The Financial Valuation; Volatility in Financial Returns; Uncertainty Modeling ;ARCH Model.

* المؤلف المرسل.

المقدمة

تقدم مؤشرات البورصة معطيات داعمة للنماذج المالية المستعملة حالياً من طرف غالبية المختصين الماليين، والتي يتم نمذجتها وتحليلها في إطار الفرضيات الأساسية للنموذج المرجعي للمالية، حيث تساهمن بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرار من طرف المستثمر المالي، الذي يجد نفسه أمام خيارات معقدة تتطلب مستوى لا يقل تعقيداً من التحليل، الأمر الذي يعطي أهمية بالغة للجانب الكمي في المالية، من خلال معالجة التعقيد الحسابي باستخدام المعلومات المتاحة، والتي تغذي بشكل أساسي وتيرة المعاملات المالية، مما يساهم بطريقة أو بأخرى في تحديد كيفية اختيار وتحليل المستثمر للمعطيات المالية ذات الصلة باستثماراته، بناءً على توقعاته التي تستند إلى النمذجة، الأمر الذي جعل من نظرية التوقعات، أحد أهم ركائز أدبيات المالية المرجعية والحديثة.

من هذا المنطلق سناحول إبراز إلى أي مدى يمكن أن تساهمن نمذجة عدم التأكيد في تحديد سلوك العوائد المالية، خلال فترة الدراسة الممتدة (من جوان 2015 إلى غاية 2019) والمقيمة بالدولار الأمريكي، في عينة من البورصات المؤثرة في الأسواق المالية الناشئة، وعليه يطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهمن نمذجة عدم التأكيد في تحديد سلوك عوائد القيم المالية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- **الفرضية 1:** استخدام التقديرات القياسية يحد من مستويات عدم التأكيد عند تقييم عوائد الأصول المالية، مهما كان الأفق الاستثماري.
- **الفرضية 2:** نمذجة عدم التأكيد تسمح بتحديد سلوك تدفقات القيم المالية.
- **الفرضية 3:** تحقيق الأرباح الاستثنائية وتجنب المخاطر المالية مرتبطة بمستوى حساسية تدفق المعلومات الخاصة، عند تقدير مستويات التقلبات، ضمن مجال لا يتجاوز نمذجة عدم التأكيد.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور التقديرات القياسية في تقييم الأصول المالية.
- توضيح أثر تحليل خصائص السوق المالي على تكوين التوقعات من خلال المعلومات المتاحة فيه.
- توضيح أثر عدم التأكيد على انحرافات القيم المالية.

منهج الدراسة: نظراً لطبيعة الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لاستعراض جانب من الأسس التي تناولتها أدبيات المالية المرجعية، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تحليل الدراسات السابقة والأبحاث العلمية المرتبطة بكل من: "نظرية التوقعات، كفاءة الأسواق المالية، نماذج تقدير التقلبات في الأسواق المالية"، بهدف إبراز دور نمذجة عدم التأكيد في تحديد مستويات المخاطر في القيم المالية، مع اعتماد أسلوب دراسة الحالة من خلال الأخذ بالمعطيات المالية البورصية لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة،

بالإضافة إلى استخدام المنهج الاحصائي لتطبيق مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية، بهدف تقدير وتحليل معطيات الدراسة بالاعتماد على نماذج السلسل الزمنية، لبلوغ أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور النمذجة القياسية في توجيه عدم التأكيد الذي سيعكس بدوره على التقييم المستقبلي للأصول المالية، كما تتطرق الدراسة إلى تحديد خصائص سلوك وطبيعة التحليل المهيمن عند تقييم الأصول المالية في البورصات الناشئة.

1. الإطار النظري للدراسة

سنتطرق في هذا الجانب إلى تحديد مفهوم التحليل المالي لقيم الأصول والنماذج المستخدمة لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما سنتناول بعض الأدبيات المتعلقة بتقييم الأصول المالية كما يلي:

1.1. التحليل المالي لقيم الأصول

يتطلب تحليل البيانات والمعلومات في مجال الأوراق المالية، طرق تقييم تساعد في الوصول إلى القيمة الأساسية أو الجوهرية للورقة المالية، ويفيد التقييم بشكل عام المستثمرين الماليين في تسيير محافظهم واكتشاف فوارق القيمة بين الأصول المختارة، ما يعمل على خدمة جانب القرارات في المجال المالي، وفي هذا الخصوص نجد أن العديد من النماذج التي تستخدم لدعم اتخاذ قرار استثماري دون سواه.

▪ التحليل الأساسي

يطلق على الذين يستعملونه بالأساسيين "Les Fondamentalistes"، ويقوم على تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية المتاحة لديهم، بهدف توقع بما ستكون عليه الأرباح والتدفقات المستقبلية للشركة محل التحليل، ويرتكز التحليل الأساسي على أدبيات نظرية الاستثمار والتقييم، حيث يبدأ المحلل الأساسي بمرحلة التخمين، من جمع وتحليل المعلومات، ليتمكن بعد ذلك في مرحلة ثانية من قياس قيمة ما ستؤول إليه الأسهم، فالأساسيون يهدون إلى الوصول لقيمة الحقيقة أو الأساسية للورقة المالية محل المتابعة، والتي تحدد في الأصل وفق العوامل الأساسية الناتجة عن خصوصيات الشركة المصدرة للورقة المالية والقطاع والمحيط الاقتصادي اللذان تنشطان فيما، فالتحليل الأساسي يعتمد على كافة البيانات والمعلومات الواردة للسوق (من مؤشرات الإنتاج ومؤشرات الدورات التجارية ومعدلات التضخم ومؤشرات السياسة المالية والنقدية... وغيرها). حيث يتم ترتيب البيانات ومعطيات التحليلها بحسب قدرة تأثيرها على السوق، وعلى التدفقات المستقبلية ومعدل المردودية والمخاطر المرتبطة بالقيم المالية المدرجة فيه (س. هواري، 2007، ص ص. 109-110).

▪ التحليل الفني

يقصد بالتحليل الفني تتبع حركة أسعار الأوراق المالية صعوداً ونزولاً أي الأخذ باتجاه الأسعار من حيث الارتفاعات والانخفاضات التي لوحظت في الفترة السابقة، ومن بين الوسائل التي يتم الاستعانة بها للحظة اتجاه الأسعار هي الخرائط التي تسمح بعرض تقلبات حركة أسعار الأسهم، ليتمكن المستثمر من توقع سعر السهم المستقبلي، وبناءً على هذا التوقع يتخذ المستثمر العقلي قراره الاستثماري، حيث يمكن اكتشاف نمط معين تسلكه هذه الأخيرة، الأمر الذي قد يساهم في تحديد التوقيت المناسب لقرار الاستثمار في الأوراق المالية، ومفاد ذلك أنّ مثل هذه الحركة قد تساعد في إمكانية الوصول لتوقع حركة الأسعار في المستقبل، إذا التحليل الفني يهدف إلى تحديد أفضل الأوقات للقيام بعملية تداول الأصول المالية (م. زبيدي، 2001، ص.79).

2.1. أدبيات في تقييم الأصول المالية

تسلم الأدبيات التقليدية بكفاءة الأسواق المالية، بحيث يجب أن تكون أسعار الأوراق المالية خاضعة للتعديل في كل لحظة نتيجة إدماج المعلومات المتاحة في السوق المالي، بمعنى أنّ المعلومة الجديدة يتم ادراجها في نفس لحظة حيازتها ضمن الأسعار (P.Artus, 1995,p.5)، والتي تم دعمها بالنماذج القياسية ضمن أسس نظريات التقييم المالي، بهدف الوصول لنمط محدد يمكن من خلاله توقع وحصر هوماشن الأخطاء عند القيام بتقييم الأصول المالية.

▪ نظرية Markowitz

قدم **Markowitz** نموذج يطبق على مستوى الأسواق المالية، من خلال تحليله لأدبيات **Joubun** و**Wiliams** والتي تحمل شعار: "لا للمقامرين"، بحيث تكمن الفكرة الأساسية لهذه الأخيرة، في أنه من المفترض أن يتضمن كل سهم تقديرات حصص الأرباح المدفوعة ومعدل التضخم وغيرها من البيانات الأخرى، ليتم بعد ذلك ترتيب النتائج المتحصل عليها انطلاقاً من الشركة التي تعد بالنجاح إلى الأقل إثارة للاهتمام، لكن **Markowitz** يرى في هذا الخصوص، بأنه إذا تم الاعتماد على هذه الطريقة فقط، فسيتوجه المستثمرون على محاولة الحصول على أكبر عدد من الأسهم، انطلاقاً من ترتيب أحسن النتائج المتحصل عليها، فيتحقق بذلك نوع من تركيز الاستثمارات في شركة واحدة، وهو الأمر الذي لا يمثل دوره القيادي الأمثل بصفة مطلقة ودائمة، من أجل ذلك يجب على المستثمر المالي، أن لا يأخذ في الحسبان جانب الربح فقط، بل يجب عليه أيضاً التركيز على أثر المخاطرة، وعلى هذا الأساس كان تطرق **Markowitz** من خلال موازنته بين ثنائية (الربح - الخطر) وكيفية حسابهما، بالاعتماد على متغيرين (المتوسط - الانحراف المعياري).

- الربح المتوقع: يستند على سعر السهم يوم إعادة بيعه، بحيث يكون أفضل تقدير للسعر المستقبلي هو متوسط الأسعار الماضية، وأساس هذه الفكرة لا ينصلح حول محاولة التوقع بالمستقبل بل في الواقع يرتكز على محاولة الوصول للقيمة الأكثر احتمالاً.

- الخطر المتوقع: يتوقف توقع الخطر على مدى اقتراب أو ابعاد السعر من المتوسط، وحسب منحنى التوزيع الطبيعي يقاس الخطر بالانحراف المعياري أو بتربيعه "التباين" للأسعار السابقة، فعندما يكون الانحراف المعياري ضعيف، هذا يعني أنّ السعر يتميّز بالاستقرار، وعندما يكون الانحراف المعياري مرتفع هذا يعني أنّ هناك إمكانية لتحقيق ربح أو خسارة كبيرة، حيث يعرف هذا النوع من السهم باسم السهم المحفوف بالمخاطر، وعلى هذا الأساس يعدّ أفضل تقدير لسعر السهم عن طريق القيام بقياس متوسط الأسعار السابقة، والخطر الذي يتم حسابه باختلاف تموقه حول هذا المتوسط (ph.Herlin, 2010.p.36).

ويشترط التوزيع الطبيعي فرضيتين جوهريتين، وهما:

أ- فرضية استقلال القيم عن بعضها البعض: بحيث أنّ التحقق الحالي لاحتمال معين لا يزيد من احتمال تتحققه في المستقبل.

ب- فرضية التوزيع المتماثل للقيم: يجعل من الأسعار تتبع نفس القانون الاحتمالي، حيث أنّ احتمال تحقق حالة من اثنين (1/2) تأخذ نسبة 50%，في حين يأخذ تحقق الاحتمال الثاني نفس النسبة أي 50% في كل مرة، مع افتراض أن خاصيـة الحركةـ في الانتقالـ اسـ نقطةـ الأـصـلـ (I. Julien, 2011,p.2)

▪ نموذج Markowitz

نشر **Markowitz Harry** (1952)، بحثاً ضمن المبادئ الأساسية لتشكيل محفظة استثمارية، معتمداً في ذلك على العديد من الفرضيات الأساسية لبناء نموذجه:

- البديل الاستثماري هو عبارة عن توزيع احتمالي للعوائد المتوقعة، خلال فترة الاحتفاظ بالأصول المالية؛

- يقوم المستثمرون بتقدير المخاطر بناءً على تغيير العوائد المتوقعة؛

- يعظم المستثمرون عوائدهم المتوقعة، خلال فترة معينة مع العلم أنّ منحياتهم تأخذ شكل المنفعة الحدية المتناقصة للثروة، وعلى هذا الأساس تبني قرارات المستثمرين استناداً إلى توقعاتهم حول علاقات العوائد بالمخاطر، أين منحنى المنفعة للمستثمر يكون دالة للعواائد المتوقعة من جهة، وللأنحراف المعياري من جهة أخرى؛

- يعتبر المستثمر عقلاني، لذلك فهو يفضل العوائد المرتفعة على العوائد المتدنية، عند نفس مستوى المخاطرة، أو يفضل المخاطر المتدنية على المخاطر المرتفعة عند نفس مستوى العوائد.

وبناءً على هذه الفرضيات وضع **Markowitz** أول تقييم كمي لعلاقة العوائد بالمخاطر، وسعى لتحديد المحفظة المثلثي التي تقوم على فكرة أساسية: منفعة المستثمر تقسر من خلال دالته التي تعتمد على متغيرين مسقلين: العائد المتوقع والانحراف المعياري لهذا العائد، وعليه يسعى المستثمر لتحقيق أعلى عائد متوقع مع أدنى انحراف لهذا العائد المتوقع.

إنّ قصور الاعتماد على العائد المتوسط المتوقع في ظل عدم التأكيد، دفع **Markowitz** إلى بناء نموذج (المتوسط - التباين) لربط العائد بالمخاطر (م. هوشار، 2003، ص ص.240-241)، ليكون العائد المتوقع لمحفظة استثمارية كما يلي:

$$E(R_p) = \sum_{i=1}^c w_i * E(R_i)$$

حيث : "wi" تمثل نسب مساهمة أصول المحفظة، و "Ri" تمثل عوائد الأصول المالية.

▪ تحديد المحفظة المثلثي لدى **Markowitz**

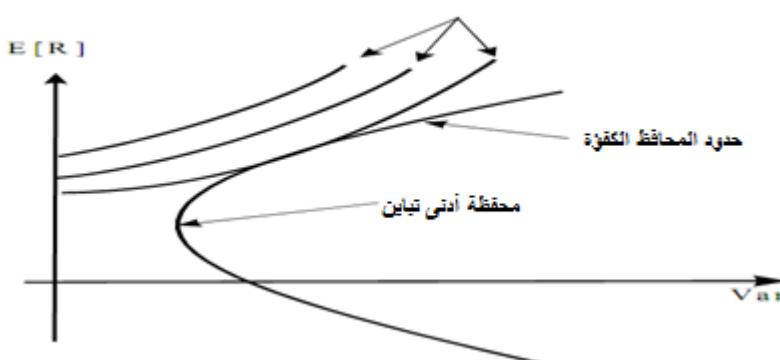
سعى **Markowitz** في الواقع إلى إيجاد حل لإشكالية تحقيق المستثمر لتعظيم منفعة محفظته المالية، ومن أجل التكفل بهذا المطلب غالباً ما يتضمن ذلك مرحلتين وفق **Markowitz**:

- تحديد الحدود الكفؤة، عن طريق تشكيل مجموعة من المحافظ التي تحقق أدنى خطر بمتوسط عائد معطى.

- تحديد الحد الأقصى والأمثل للمنفعة، أين تكون منحنيات السواء محدبة ومتزايدة، بحيث تكون النقطة المثلثي هي حد المماس مع منحنى السواء. (Ph. Bernard, 2007.p.2) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تحديد المحفظة المثلثي ضمن حدود المحافظ الكفؤة حسب **Markowitz**

منحنيات السواء لمدارات المحافظ



Source : (Ph. Bernard, 2007.p.2)

أما فيما يخص التباين في عوائد المحفظة فيمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$\sigma^2(R_p) = \sum_{i=1}^c w_i^2 * \sigma^2(R_i) + 2 \sum_{i \neq j}^c w_i * w_j cov(R_i, R_j)$$

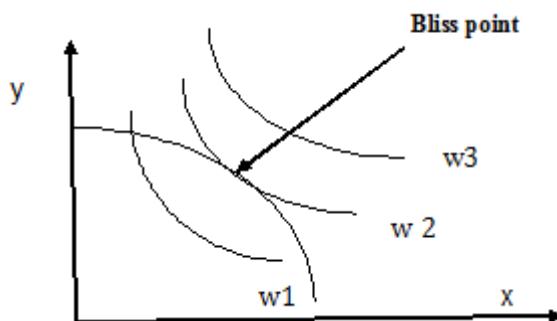
ومن أجل تعظيم المستثمر لمنفعته، يتعين عليه تحديد دالة هذه الأخيرة، بحيث تكون من الشكل:

$$U_i = U_i(E \tilde{w}_i, \sigma^2 \tilde{w})$$

- حيث "I" يمثل المستثمرين المعتبر عنهم بـ: (I_1, \dots, I_n)

- وتعريف ثروة كل مستثمر في شكلها الأولى بعمر عنها بـ: w_i ، أما تفضيلات هؤلاء فيمكن تلخيصها في دالة المنفعة: U_i ، و فيما يخص الثروة في شكلها النهائي لكل مستثمر فيرمز لها بـ: \tilde{w} ، إلا أنه ومن خلال منحنيات السواء، التي قد يحصل عليها المستثمر تفسّر نقاط المماس على أنها أكثر النقاط كفاءة، حيث يتساوى معدل التغيير في المنحنى الحدود الكفاءة، والذي هو في الحقيقة يمثل منحنى التحول في ميول المستثمرين، مع معدل التغيير في منحنى السواء المحذب، والذي يمثل أقصى منفعة ممكنة للمستثمرين، والشكل التالي يوضح النقطة المثلثة التي يستهدفها المستثمر:

الشكل رقم (02): النقطة المثلثة التي تحقق أقصى منفعة ممكنة للمستثمرين حسب



المصدر: (م. هوشار، 2003، ص. 243).

وبالتالي تكون النقطة المثلثة، والتي تعرف بنقطة النعيم "Bliss point"، عبارة عن مماس منحنى ميل المستثمرين.

▪ نموذج Sharpe

خلال الستينيات قام Sharpe William ببناء نموذج تسعير الأصول الرأسمالية "MEDAF" والذي اعتمد فيه على وجود أصول مالية غير خطرة "سندات الخزينة قصيرة الأجل"، بعائد منخفض مقارنة بالأصول المالية طويلة المدى، والتي تتميز بمروبية أكبر ولكن مع شرط عدم التأكيد، لذلك يمكننا القول بأنّ بورصة القيمة تعرض علاوة خطر، فهي حالة ما إذا رغب المستثمر في استثمار آمن، يمكنه أن يتوجه لسندات الخزينة ذات العائد المنخفض، ومن أجل حساب علاوة خطر السوق نأخذ الصيغة التالية:

علاوة خطر السوق = مردودية سوق البورصة - عائد سندات الخزينة (ph . Herlin, 2010.p.43).

حسب Sharpe تضم محفظة المستثمر، مجموعتين من الأصول المالية، عديمة المخاطر "R_f" وأخرى تتسم بالمخاطر "R_i"، كما اقترح Jensen bêta (β) كمؤشر للخطر على الأصول، الأمر الذي يفيد في الوصول إلى تحديد:

$$E(R_p) = R_f + \beta [E(R_i) - (R_f)]$$

و عليه يمكن كتابة:

$$R_p = a_i + \beta_i R_m + E_i$$

أين: " **Rm** " يعبر عن عائد السوق ، " **ai** " عبارة عن عائد ثابت خاص بإدارة المحفظة ،

" **β_i** " مؤشر خطر الأصول ، وبإدخال الأصول الغير الخطرة " **Rf** " ، تصبح المعادلة من الشكل :

$$R_p = R_f + \beta_i (R_m - R_f) + E_i$$

الأمر الذي يفيد في الوصول إلى تحديد :

$$E(R_{ip}) = a_i + \beta_i E(R_m)$$

✓ العائد المتوقع من كل استثمار ، بحيث :

$$\sigma^2 = \beta_i^2 (\sigma_m^2) + \sigma^2 E$$

✓ تباين العائد من كل استثمار ، حيث :

$$Cov(R_i R_k) = \beta_i \beta_k \sigma_m^2$$

✓ التباين المشترك لكل أصلين ماليين :

ويعبر σ عن مقدار الانحراف المعياري في القيم (الأصلين الاستثماريين أو السوق m) ، $\beta_k \beta_i$.

الخطر المرتبط بالأصلين، $R_i R_k$ تعبّر عن عائد كل استثمار (م. هوشار ، 2003 ، ص.247).

وخلال سنوات السبعينات وبعد أن حاز نموذج تسعير الأصول الرأسمالية " MEDAF " ، على دور بالغ الأهمية كنموذج قياسي لتسعير الأصول على مستوى الأسواق المالية ، أثبتت التجارب الميدانية قصور هذا النموذج ، من خلال ضبط بعض الانحرافات في الأسواق المالية (O. Boufama, 2010, pp.4-5).

▪ نموذج التشتت الشرطي غير المتجانس والانحدار الذاتي المعمم (GARCH-ARCH)

نظراً لرصد العديد من الانحرافات في القيم المالية في الواقع والتي تفوق نمذجة عدم التأكيد عند استخدام نموذج MEDAF ، طور F. Engele Ropert خلال سنوات الثمانينيات نموذج التشتت الشرطي غير المتجانس والانحدار الذاتي المعمم ، حيث خلص في الأخير بأن التقلبات تكون مرکزة في فترات معينة من الزمن ، الأمر الذي يثبت حقيقة ترابط الأسعار فيما بينها ويستبعد فرضية استقلال القيم ، ومع التزام نموذج " GARCH " بإطار فرضيات التوزيع الطبيعي ، أظهر هذا الأخير بأن زيادة تقلبات الأسعار ستؤدي إلى اتساع تفريط منحني التوزيع الطبيعي ، ويحدث العكس عندما تختفي التقلبات السعرية ، أين يأخذ ذلك الاتساع في التقلص حتى يصبح على شكل " جرس " ، فهو يتذبذب تكيفاً مع ظروف السوق . (ph.Herlin, 2010.p.65)

2. الإطار التجريبي للدراسة

سنتطرق في هذا الجانب إلى دراسة قياسية على عينة من البورصات الناشئة باستخدام معطيات مؤشر MSCI التي تسمح بإعطاء التخمين المناسب لخصائص البورصات المدروسة باستخدام نمذجة ARCH . عدم التأكيد عند تقدير العوائد المالية بالاعتماد على نموذج ARCH .

1.2. التحليل الوصفي لسلسل متغيرات الدراسة لعينة من البورصات الناشئة باستخدام معطيات مؤشر MSCI

ترتكز الدراسة القياسية بشكل كبير على دراسة سلوك سلاسل العوائد الشهرية، لمعرفة إذا كانت هذه السلسل تتخذ سلوكا غير متوقع خلال فترة التقلبات ناتج عن حركة القيم إلى مستويات حرجة في منظومة أسعار القيم المالية، وسيتم العمل بالدالة اللوغاريتمية للعوائد المالية التي تأخذ الصيغة التالية:

$$R_{i,t} = 100 * \ln\left(\frac{I_{i,t}}{I_{i,t-1}}\right)$$

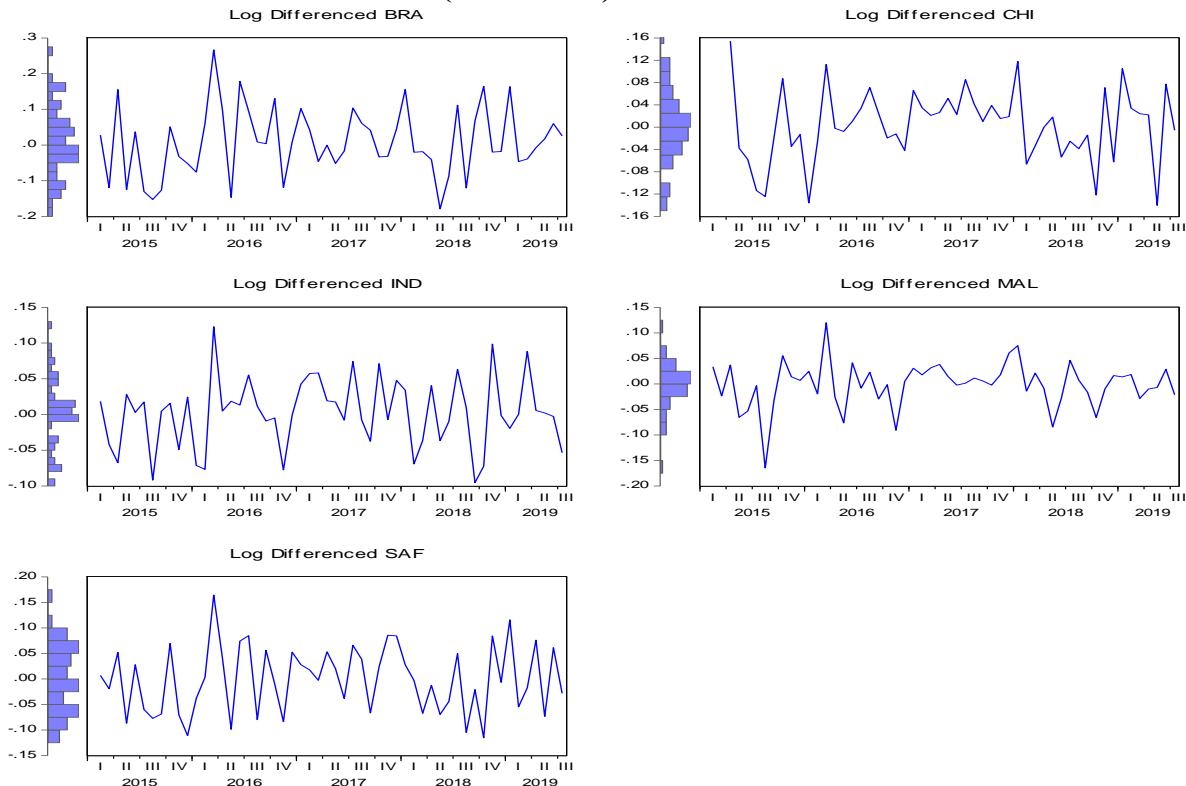
$I_{i,t}$: سعر الأصل المدرج في مؤشر MSCI للسوق i في الشهر t ؛

$I_{i,t-1}$: سعر الأصل المدرج في مؤشر MSCI للسوق i في الشهر $t-1$ ؛

$R_{i,t}$: العائد المالي للأصل في السوق i خلال الشهر t .

الشكل رقم (03): تغيرات العوائد المالية في عينة من البورصات الناشئة

خلال الفترة (2019-2015)



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لعينة العوائد المالية

لمعرفة إذا ما كانت سلاسل القيم المالية المدروسة والممثلة عوائدها في الشكل أعلاه بأنها مستقرة عبر الزمن خلال الفترة (جوان 2015 إلى غاية 2019)، سيتم الأخذ باختبارات الاستقرارية، وعند ثبوت عدم استقراريتها، ستجري لها الفروق من الدرجة الأولى والثانية حتى ثبوت الاستقرارية.

▪ اختبار جذور الوحدة

لفحص خواص السلسلة الزمنية والتأكد من مدى استقرارها لا بد من القيام باختبار جذر الوحدة (unit root)، والذي يدل على عدم استقلال متوسط وتباین المتغير عن عامل الزمن، ويعد من الاختبارات الأساسية الدالة عن استقرار السلسلة الزمنية المدروسة، مع تحديد درجة تكاملها لبلوغ نتائج غير مضللة (تجنب الانحراف الزائف في العلاقة بين متغيرات)، ومن بين الاختبارات الأكثر استخداماً اختبار **Dickey-Fuller Augmented**، الذي يسمح بتحديد سلوك الاتجاه العام للمتغير، إن كان يتخد نمط محدد أم عشوائي (ر. بالنور، 2018، ص ص.154-155)، ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة، وتكتب صيغة نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى كما يلي:

$$X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \varepsilon_t \sim (0, \sigma_\varepsilon^2)$$

كما يعتمد اختبار (ADF Test) على ثلاثة نماذج لعرض السلسلة الزمنية موضوع الدراسة من نوع (x_t):

$$\begin{aligned}\Delta x_t &= \alpha x_{t-1} + \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \\ \Delta x_t &= \alpha x_{t-1} + \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \\ \Delta x_t &= \alpha x_{t-1} + \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t\end{aligned}$$

حيث يدل: t على عامل الزمن، α معامل، c العنصر العشوائي (الضجيج الأبيض)، Δ الفرق في السلسلة x_t ، bt و c ثوابت، و الطرف $\sum_{j=2}^p \emptyset \Delta x_{t-j+1}$ عدد حدود الفروق المبطئة. تم القيام في النماذج الثلاثة السابقة بإضافة عدد ملائم من حدود الفروق المبطئة أو المؤخرة، والتي تشمل الطرف $\sum_{j=2}^p \emptyset \Delta x_{t-j+1}$ للتخلص من الارتباط الذاتي لحد الخطأ، حتى تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتياً، وتحتوي على أثر الضجيج الأبيض (White Noise)، الذي يجعل سعر التوازن غير واضح، ويقوم الاختبار على فرضيتين:

✓ **فرضية العدم:** ($H_0: \alpha=0$) ، وتعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة $|t|$ المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية، وهو ما يتطلب اعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق.

✓ **الفرضية البديلة:** ($H_1: \alpha < 0$) ، تدل على استقرار السلسلة، وذلك إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية، ومتي وجدت السلسلة الأصلية ساكنة، فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (I₀) ، أما اذا تطلب أخذ الفروق (I_d) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (I_d) (ب. داودي، 2018، ص ص. 283-284).

بالإضافة إلى (ADF Test) يمكن القيام باختبار جذور الوحدة لـ **Phillips-Perron**، فعلى الرغم من أن اختبار جذر الوحدة PP يشبه اختبار ADF، فإن لديه قدرة اختبارية أفضل وأدق، حيث

طور Phillips-Perron تعيميا لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود التباين الشرطي للأخطاء إذ يعمل على إلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتقديرات العشوائية (ع.غ، مزياني، 2019، ص. 240).
بالاستناد لنتائج اختبارات جذور الوحدة المطبقة، والتي يمكن الاطلاع عليها في الجدول أدناه، تقدم إحصائية ديكي - فولر (ADF Test) وإحصائية (pp) المحسوبة في عينة الدراسة، فيما أقل من القيمة الجدولية والمقدرة بـ(3.44) عند مستوى معنوية 5%， ما يجعل من سلسل العوائد المالية لا تتطبق عليها فرضية العدم، الأمر الذي يشير إلى استقرارية سلسل قيمها عبر الزمن.

▪ اختبار الارتباط الذاتي

لدراسة الارتباط بين مختلف الثنائيات، فإنه يمكن الاعتماد على دالة الارتباط الذاتي (correlogram)، ويستهدف اختبار الارتباط الذاتي فرضية السير العشوائي لسلسل القيم المدروسة، والتي تتطلب إدراج مستويات الارتباط الذاتي ρ في سلسلة القيم الحالية، مع القيم السابقة بدرجات التأخير (Lag = 1,...,6)، وذلك لإثبات صدق إحدى الفرضيتين التاليتين:

✓ فرضية العدم: سلسل القيم مستقلة عن بعضها، أي أن القيم تتبع السير العشوائي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_n = 0$$

✓ الفرضية البديلة: سلسل القيم غير مستقلة عن بعضها، أي أن القيم لا تتبع السير العشوائي:

$$H_1: \exists \rho_i \neq 0; i = 1,2, \dots = n$$

وتتخذ دالة الارتباط الذاتي للقيم المدروسة الصيغة التالية:

$$\rho_i = x_i / x_0 = \frac{\text{التغير عند الفجوة } i}{\text{التباین}}$$

وتعد إحصائية Q - Box - pierce قاعدة لاتخاذ القرار، فعندما يتم الحصول على القيمة المحسوبة لإحصائية Q أكبر من القيمة الجدولية لـ χ^2 عند مستوى معنوية 5% فذلك يعني رفض فرضية العدم، أي رفض ضمني لفرضية السير العشوائي، حيث تدل قيمة الاحتمال الذي يتواافق مع احصائية Q المساوي أو المقترب من الصفر في دعم ذلك (ر.مزاهمية، 2015، ص. 144-145)، ويبت الاختبار وجود ارتباط ذاتي بين قيم سلسل العينة من عدمه، والجدول أدناه يلخص نتائج الاختبار بأقصى درجات التأخير، والدالة عن وجود ارتباطات قوية مقارنة بالدالة الإحصائية لاختبار Box - Ljung (المحسوبة والتي تختلف كثيرا عن الصفر، والتي قدمت فيما تجاوزت القيمة الجدولية χ^2 بمقدار (31,41)، ما يدل عن وجود ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية 5%， بالإضافة إلى قيم الاحتمالات المقابلة لـ t الأصغر من 0,05 (رفض فرضية العدم)، نظرا لإدراج أثر المعلومات السابقة التي تدعم توقع المستثمرين، عن طريق نمذجة عدم التأكيد.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وختبار جذور الوحدة

نتائج اختبار جذور الوحدة بنسبة معنوية (%) 5		نتائج اختبار الارتباط الذاتي	
Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller	(إحصائية Q)	البورصة
-3.498692	-3.506374	259.40	BRA
-3.502373	-3.498692	353.24	CHI
-3.498692	-3.495295	336.28	IND
-3.498692	-3.495295	154.99	MAL
-3.498692	-3.495295	207.20	SAF

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

▪ اختبار استقلالية المشاهدات للعوائد المالية

يتم اختبار استقلالية المشاهدات من خلال اختبار BDS وهو اختبار غير معلمي اقترح من طرف Scheinkman، Brock and Dechert (1987)، حيث يختبر الفرضية القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقلة ومتقللة التوزيع، كما يحدد الارتباط الخطى وغير الخطى، يتم الاختبار وفق الفرضيتين:

- ✓ مشاهدات سلسلة العوائد المالية خلال فترة الدراسة تتميز باستقلالية المشاهدات (فرضية السير العشوائي محققة).
- ✓ مشاهدات سلسلة العوائد المالية غير مستقلة فيما بينها (م. سحنون، 2016، ص.138).

حسب الجدول أدناه نرفض فرضية استقلالية المشاهدات ونقبل فرضية الارتباط في سلسلة المدروسة، بما أن قيم جميع الاحتمالات أقل من 0,05، ما يعني أن العوائد المالية تتأثر بالمعلومات الجديدة التي تصل إلى السوق، وفرضية السير العشوائي مرفوضة.

كما نستنتج أن البورصات المدروسة غير كفؤة عند المستوى الضعيف، ويشير ذلك إلى أن المستثمر يمكنه تحقيق عوائد غير عادلة مقابل تحديد استراتيجية إدارة المخاطر المناسبة، كما يمكن للمستثمر الاعتماد على مبادئ التحليل الفني لتحقيق الأرباح غير العادلة خاصة في فترات الرواج (عند تشكل الفقاعات السعرية أو انفصال الأسعار عن القيم الأساسية).

الجدول رقم (02): نتائج اختبار BCS في عينة البورصات الناشئة

لإثبات أن السلسلة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، يتم الاستعانة باختبار **Jarque-Bera**، الذي يدرج حساب الفرق بين معامل التقلط K و التماطر S ، من خلال المعادلة التالية:

$$JB = \frac{n}{6} s^2 + \frac{1}{24} (k - 3)^2 \rightarrow x_{\alpha}^2 \quad (2)$$

عندما يتبع التوزيع الاحصائي لسلسلة القيم المدروسة، القانون الطبيعي، ففي هذه الحالة قانون الإحصائية سيتبع قانون كاي مربع χ^2 (بدرجتي حرية)، وترفض فرضية عدم في حالة:

- إذا كان $JB \geq x_{\alpha}^2$ (نرفض فرضية عدم عند مستوى معنوية (α)).

إذا كانت إحصائية **Jarque-Bera** أكبر من قيمة إحصائية كاي المجدولة عند مستوى معنوية محدد بـ (2) ($JB > x_{\alpha}^2$) (رمزاهية، 2015، ص. 144-145)، ويمكن القول أن النتائج تدعم فرضية عدم للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5% (بمقدار ثقة 95%)، وبالنظر إلى احصائية الاحتمالات التي فاقت 5% (حسب أدناه) أو عند مقارنتها بالقيمة الجدولية لـ χ^2 (بدرجتي حرية)، حيث نجد القيمة χ^2 أكبر من نتائج إحصائية الاختبار في جميع البورصات (أنظر في الجدول المواري)، وعليه فإن سلسلة العوائد المالية لعينة الدراسة تتوزع ضمن مجال القانون الطبيعي، إلا أن ذلك لا يكفي لأن الاختبار لا يدرج أثر تشتت قيم البوافي أو أثر العامل العشوائي (الغير متوقع) التي تتعرض له القيم، من أجل ذلك سيتم استخدام نموذج ARCH للتكميل بهذا الجانب.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار Jarque-Bera

MSCI	BRA	CHI	IND	MAL	SAF
Mean	427.3768	488.8017	591.9213	371.3736	516.8140
Median	441.7800	489.2900	597.2900	372.5300	512.9000
Maximum	587.8700	679.1200	718.1300	436.1800	664.1500
Minimum	223.2500	330.4000	437.6900	310.0400	387.5400
Std. Dev.	101.4867	91.25829	73.89741	31.23817	61.71661
Skewness	-0.326173	0.049692	-0.082011	0.179545	0.298123
Kurtosis	2.233309	1.810570	1.739238	2.547388	3.202525
Jarque-Bera	2.237861	3.146037	3.569604	0.737148	0.875658
Probability	0.326629	0.207418	0.167830	0.691720	0.645436
Sum	22650.97	25906.49	31371.83	19682.80	27391.14
Sum Sq. Dev.	535576.7	433060.0	283963.0	50742.80	198064.9
Observations	53	53	53	53	53

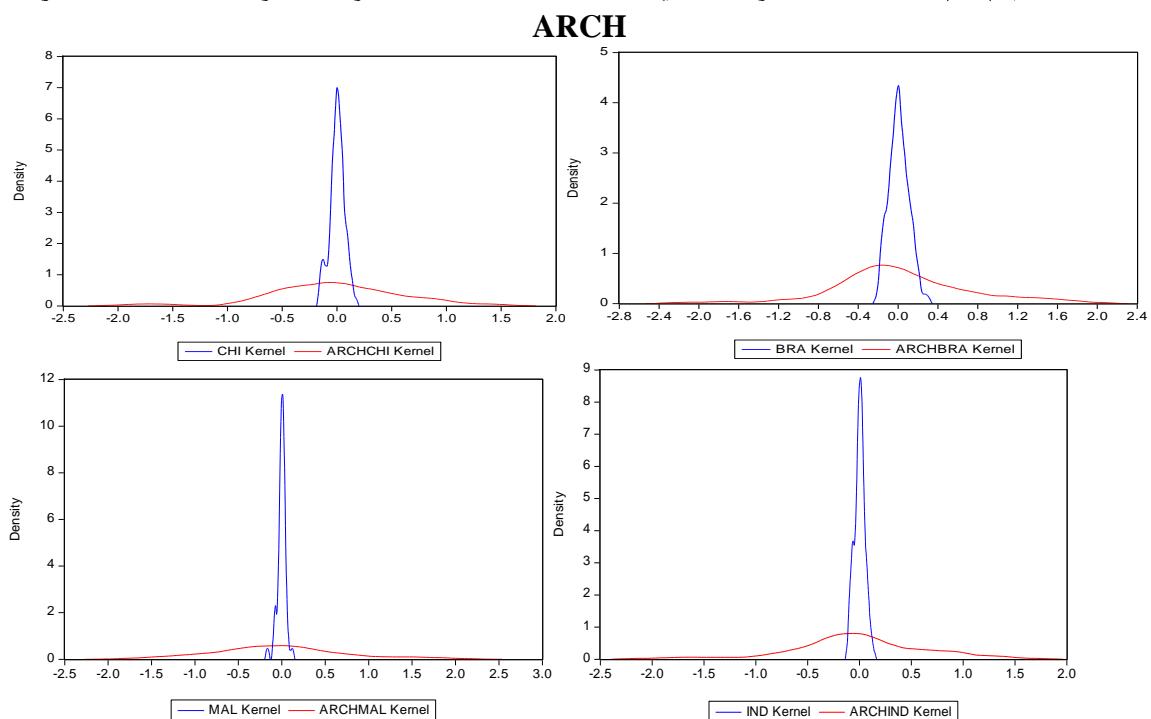
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

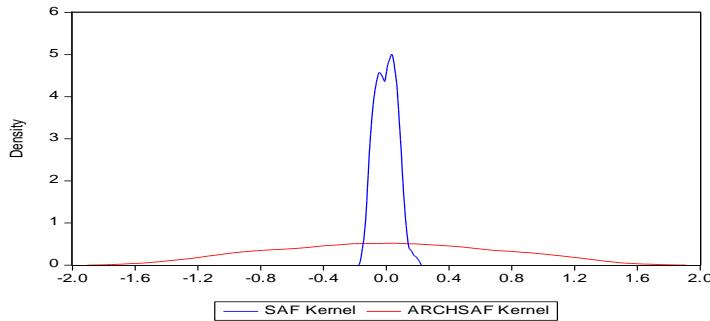
4.2. نموذج الانحدار الذاتي المشروط بالأخطاء الغير متجانسة (ARCH)

يعبر نموذج ARCH عن اختبار معنوية معامل معاينة التباين أي اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، ويجب الإشارة إلى أنه لا يكفي اختبار الخطأ فقط، بل لابد من اختبار مربعات الأخطاء أو بوافي التباينات بين القيم و تعود هذه الفكرة لـ Granger & Anderson (1978) الذين لاحظوا أن السلسلة الزمنية التي تم نماذجتها في دراسة Box & Jenkins (1970)، لم تبدو الأخطاء مرتبطة ذاتياً عبر الزمن بينما

التحليل الفني يتلقى نقد حول الافتراض الذي يتعلق بمدى استجابة أسعار الأسهم لما يطرأ من تغير على قوى العرض والطلب في السوق، نظراً لأخذ الفنيين بالاعتقاد السائد حول أن الأسعار تسلك اتجاه معين يستمر لفترة طويلة نسبياً (مع العلم أن المعلومات الجديدة من شأنها أن تحدث تغييراً في علاقة العرض والطلب في المدى القصير)، وعموماً تحديد سيطرة الفنيين أو الأساسيين على السوق غير ثابت فيمكن أن يتحول الفني إلىأساسي وأن يتحول الأساسي إلى فني استجابة لظروف السوق، وفي ظل الظروف العادية لهذه البورصات أي خلال فترات الاستقرار، سوف يكون من النادر تحقيق الأرباح أو الخسائر الاستثنائية (الوجود لصدمة أو أزمة مالية في فترة الدراسة)، مما يشير إلى انخفاض السلوك المضاربي (عدم تركيز فئة المستثمرين المجازفين)، فالسوق في هذه الحالة وخلال هذه الفترة يعتمد بشكل واضح على الأساس الحقيقية عند نمذجة عدم التأكيد لقيم العوائد المالية على المدى القصير (أنظر الشكل رقم 04)، فمن خلال مقارنة التوزيع الطبيعي للعوائد المالية الحقيقية مع التوزيع المقدر وفق نموذج ARCH، نجد أن هناك تفاوت بين تقديرات النمذجة والقيم الحقيقة، الأمر الذي يشير إلى أن المتعاملين في السوق يمكنهم توقيع مردودياتهم في الأفق الاستثماري قصير المدى، وينخفض التكفل باثر عدم التأكيد عند تقدير العوائد المالية بارتفاع مستويات الأرباح والمخاطر على المدى الطويل).

الشكل رقم (04): مقارنة التوزيع الطبيعي للعوائد المالية الحقيقية مع التوزيع المقدر وفق نموذج ARCH





المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

خاتمة

يعد من الهام جداً تقدير مستويات المردوديات والمخاطر في قيم الأصول المالية، فمواجهة إشكالية تحديد الأوزان النسبية للمخاطر والمردوديات على مستوى السوق وطبيعته، فالبورصات الناشئة المدروسة (على خلاف البورصات الناشئة الأوروبية) نجدها تعتمد على المعاملات الحقيقة بشكل بارز، الأمر الذي يجعلها تتسم بالاستقرار النسبي عن تلك التي نرصد فيها مستويات عالية من التركيز المالي في اقتصاداتها، والذي يطرح بشكل أو آخر على مستوى هذه الأخيرة (ذات التركيز المالي القوي) صعوبات ضبط أثر التقلبات على الأسعار المتوقعة للأصول المالية، كما أنّ طبيعة تفاعلها واندماجها يؤثر على سلوك الأسعار، فمع ارتفاع سيرورة الربط البياني والتدرجي بين سلاسل القيم المالية (من حيث المردوديات والمخاطر) في البورصات المدروسة، سيعمل ذلك على تعزيز عدم التأكيد عند تقدير أسعار الأصول المالية.

▪ نتائج الدراسة

- ✓ تقدير مستويات التقلبات يتركز في الأفق قصير المدى، ضمن مجال لا يتجاوز نمذجة عدم التأكيد، وبالتالي أقصى الانحرافات يمكن توقعها في تقييمات العوائد المالية في المدى القصير ويحد من قدرة التقديرات القياسية على المدى الطويل، ما يلغى صحة الفرضية الأولى.
- ✓ باعتبار أن أصل التقييمات المالية الحالية يتأتى من نمذجة عدم التأكيد في سلاسل القيم، سيؤدي ذلك إلى اندماج أثر التقديرية في سلوك الأسعار المستقبلية، مما سيعمل على تحديد توجهها والتأثير فيها، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- ✓ تستجيب نمذجة عدم التأكيد التي تستهدف تعظيم الأرباح وتجنب المخاطر التي يواجهها المستثمر المالي مستقبلاً، إلى مستوى من الحساسية "Sensibilité" تجاه تدفق المعلومات الخاصة إلى السوق المالي (خاصة عند تركز الضجيج الأبيض في السوق فتصبح القيم الأساسية غير واضحة)، مما سيؤثر على ثانية : (الأرباح- المخاطر) التي قد تتجاوز نمذجة عدم التأكيد في فترات عدم الاستقرار القوي، فنموذج ARCH /GARCH لا يتطرق لسبب تذبذب "اهتزاز" منحى التوزيع الطبيعي الشكل رقم

(04)، أو بعبارة أخرى لمبررات تكييفه مع تقلبات عوائد الأصول المالية، وهو ما يلغى صحة الفرضية الثالثة.

• أفق الدراسة

✓ إن الاعتماد المكثف على نمذجة سيرورة القيم المالية منذ وضع الأسس الأولية للنظرية المالية، يجعل من غير الوارد التخلّي عن منطق النمذجة في المالية، حتى لو كانت النتائج مضللة في الفترات الغير عادلة لسيرورة التقييمات، إلا أن إمكانية التوسيع في تكييفها، أو استبدالها بأخرى (النمذجة الذكية) متّماً تظاهره بعض الدراسات، بحيث تستوعب فترات الصدمات بما يتوافق مع الواقع مخرجات هذه الأخيرة، قد يقدم الإضافات المرجوة من الجانب النمذجي في المالية الحديثة.

المراجع

1. أ. دربال، (2014)، "محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية، دراسة حالة: مؤشر سوق دبي المالي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
2. ب. داودي، (2018)، "دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر - الفترة من 1967 إلى 2014"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
3. ر. بالنور، (2018)، "النفقات العامة والإعاش الاقتصادي - دراسة ميدانية لولايات الشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
4. ر. مزاهدية، (2015)، "الاتجاهات العشوائية والتكمالية في سلوك الأسعار في أسواق الأوراق المالية الخليجية وتأثيرها على فرص التنويع الاستثماري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
5. س. هواري، (2007)، "أهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرار لاستثمار المالي"، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
6. ع. الشركسي، أ. القبائي، (2010)، "تفسير سلوك مؤشر سوق الأوراق المالية الليبي باستخدام نماذج GARCH"، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن علي السنوسي، ليبيا.

7. م. سحنون، (2016)، "السلوك المالي للمستثمرين وأثره على كفاءة الأسواق المالية: محاولة لدراسة سلوك العوائد في سوق المحافظ المالية الأوروبية"، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
8. ع، غ، مزيان. (2019). "السياسات الاقتصادية في الدول النامية بين واقع العولمة المالية ومتطلبات التنمية - حالة الجزائر-". أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرداح - ورقلة- الجزائر.
9. م. زبidi، (2001)، "الاستثمار في الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
10. م. هوشار، (2003)، "الاستثمارات والأوراق المالية"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
11. I. Julien, (2011), « Les modèles fractals en finance », Service de Recherche en économie financière, Direction générale des Études et des Relations internationales, France.
12. Indices Mondiaux. Invisting.com. Récupéré sur <https://fr.investing.com/indices/major-indices>, 07 -14-2019.
13. O. Boufama, (2010), « La Méthodologie d'étude d'événements : Une technique au service des Marchés Financiers et Marchés monétaires », colloque International, les politiques monétaires et Institution Financiers, Faculté Des Sciences Economiques, skikda, Algerie.
14. O . Brossard, (1998), « instabilité financière selon Minsky incertitude et la liquidité au fondement du cycle », Volume 49, n°2.
15. P .Artus, (1995), « Anomalies sur les Marchés Financiers » ,éd. Economica, Paris, France.
16. Ph. Bernard, (2007), « Le Modèle d'Equilibres des Actifs Financiers (MEDAF) », Université Paris – Dauphine, France. Consulté le 03 14, 2018, sur www.master272.com/finance/capm/medaf.pdf:
17. ph.Herlin, (2010), « Finance; le Nouveau paradigme », Ed: d'Organisation, France.

ملحق

جنوب إفريقيا	مالزيا	الهند	الصين	البرازيل	قائمة مختصرات عينة البورصات
SAF	MAL	IND	CHI	BRA	الرمز